HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

تجربة جمهورية مصر العربية في جذب وتشجيع الإستثمارات

(1995م – 2015م)

د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة[1]

[1] مؤسسة ركاز التصميم الهندسية – السعودية

بريد الكتروني: mtzabuagla72@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/01م تاريخ القبول: 2021/04/18م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تجربة جمهورية مصر العربية في جذب وتشجيع الاستثمارات، في الفترة من 1995م –2015م، حيث تتميز مصر عن غيرها من الدول في بالموقع الاستراتيجي، خاصة من حيث تواجد المناطق الصناعية المؤهلة التي تجذب وتستقطب المستثمرين ورجال الأعمال، وتبرز أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب فمن الناحية العلمية بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت تجارب بعض الدول في تشجيع وجذب الاستثمارات الا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات في هذا المجال، خاصة في ظل تنافس الدول لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار، وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال، أما من الناحية العملية :فيتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل اليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في معظم الدول، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقرار السياسي واستقرار التشريعات الاقتصادية، يؤدي الى جذب المستثمرين. وأوصت الدراسة بتسهيل اجراءات الاستثمار وتبسيطها وبضرورة استقرار التشريعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، بيئة استثمارية ، الاستثمار الأجنبي.

RESEARCH ARTICLE

THE EXPERIENCE OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT IN ATTRACTING AND ENCOURAGING INVESTMENTS (1995 – 2015)

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla[1]

[1] Rakaz Engineering Design Est. Saudi
Email: mtzabuagla72@gmail.com

Published at 01/05/2021 **Accepted at 18/04/2021**

Abstract

This research aims to know the experience of the Arab Republic of Egypt in attracting and encouraging investments، in the period 1995 to 2015، where Egypt is distinguished from other countries in the strategic location، especially in terms of the presence of qualified industrial zones that qualify it to attract investors and businessmen، and the importance of This study is from several aspects، from the scientific point of view، despite the existence of studies that dealt with the experiences of some countries in encouraging and attracting investments، but there is still a need for more studies in this field، especially in light of the competition of countries to attract foreign capital for investment، and therefore this study is expected to form addition In this regard، but in practical terms: this study and its results are expected to be useful for economic decision-makers in most countries The study followed the descriptive and analytical historical approach، and one of the most important results of the study was political stability and economic legislation، which leads to attracting investors. The study recommended to facilitate and simplify investment procedures and the need for stability of economic legislation.

Key Words: Investment climate، Investment environment، foreign investment.

مقدمة : إن حركة ونشاط الاستثمار داخل أي اقتصاد إنما يتوقف على قدرة ذلك الاقتصاد على جذب وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار وتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، لاسيما تلك التي تندرج ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت المنافسة على رؤوس الأموال بين مختلف الدول، على مستوي العالم، منافسة حادة، فإن كل دولة تتخذ من الوسائل والأساليب والآليات المختلفة والمتنوعة ما يمكنها من جذب وتشجيع رؤوس الأموال القومية الداخلية منها والخارجية والأجنبية للاستثمار فيها، وتبذل في سبيل ذلك وتهيئ من الضمانات والتسهيلات والحوافز والفرص ما يجعل المناخ الاستثماري فيها جاذباً ومهيئاً لتدفق رؤوس الأموال إليها.

مشكلة الدراسة : ظلت جمهورية مصر العربية منذ عقود تسعي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية الداخلية والخارجية، إلي جانب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، واستخدمت في هذا الإطار الآليات والوسائل التي من شانها أن تهيئ المناخ الاستثماري الجاذب، وتغرى رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول في نشاطات استثمارية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وتؤثر على حركته وتدفقه نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. فما هي تلك الآليات ؟ وما مدى فاعليتها في جذب رؤوس الأموال الوطنية من جهة، وفي استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخري ؟

أهمية الدراسة:

أولاً : من الناحية العلمية : على الرغم من وجود الدراسات التي تناولت موضوع جذب الاستثمارات إلا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات، خاصة في ظل حاجة الدول لاستقطاب وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار فيها. وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال.

ثانياً : من الناحية العملية : يتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل إليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في معظم الدول.

أهداف الدراسة:

1- إبراز أهمية جذب رؤوس الأموال الوطنية، والأجنبية للاستثمار في جمهورية مصر.
2- الوقوف على الجهود المبذولة لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والاجنبية للاستثمار داخل مصر.
3- التعرف على الآليات المستخدمة في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مصر.

فروض الدراسة :

1- عدم استقرار السياسات الاقتصادية في مصر يؤثر على فعالية آليات جذب الاستثمارات من الخارج.
2- عدم استقرار التشريعات الخاصة بتنظيم النشاط الاستثماري أثر علي جذب الاستثمارات في مصر.
3- جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر يتوقف علي تطوير الآليات المستخدمة في هذا الجانب.

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي

الدراسات السابقة :

1- دراسة عبد الحميد بوخاري(2012م) - بعنوان واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، تهدف الدراسة للتعرف على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية غير كافية.

2- دراسة سوسن عبد الله علي الصافي(2000م) - بعنوان دور الاستثمارات الزراعية العربية المباشرة في رفع كفاءة القطاع الزراعي في السودان، تهدف الدراسة إلى التعرض لإستراتيجيات وخطط الاستثمار التي صاحبت التطور الذى حدث في المناخ الاستثماري في السودان ودوره في جذب الاستثمارات العربية، وتوصلت الدراسة الى أن الاستثمارات العربية تمتلك رؤوس أموال كبيرة ولكن لا تقوم بما هو مؤمل منها.

3- دراسة سامية حسن(2006م) - بعنوان أثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الصناعي دراسة حالة السودان 1993م - 2004م، تهدف الى دراسة مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الصناعي بالسودان، وتوصلت الدراسة الى أن المناخ الاستثماري يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

4- دراسة بثينة محمد (2009م) - بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، تهدف إلى التعرف إلى وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن واثره في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر دوره محدود في الاقتصاد الاردني.

5- دراسة جينا جوزيف (2010م) - أثر مناخ الاستثمار في جذب المستثمرين الاجانب في السودان 2000م - 2005م، تهدف الى معرفة أثر مناخ الاستثمار في جذب المستثمرين الأجانب في السودان في القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، وتوصلت الدراسة الى أن تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : أن هذه الدراسة تتحدث عن كل الاستثمارات ولم تحدد قطاع معين، بينما الدراسات السابقة تحدثت عن قطاع معين في الاستثمار، وكذلك الفترة التي غطتها هذه الدراسة طويلة مقارنة بالدراسات السابقة التي غطت فترات أقصر.

الاطار النظري للدراسة :

تتمتع جمهورية مصر العربية بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدراً لجذب الاستثمارات، ولديها أسواق محلية كبيرة، وموقع إستراتيجي في الإقليم، وقاعدة صناعية كبيرة، وقوة عمل ذات أسعار تنافسية، بالإضافة إلي توفر الموارد الطبيعية فيها.

تاريخياً تم في مصر تطبيق إستراتيجية للتنمية في الفترة 1952م-1963م كانت قائمة على التصنيع المحلي من خلال إحلال الواردات، أي الإنتاج المحلي، بهدف بناء صناعة محلية قوية، فقد قامت تلك الإستراتيجية على تشجيع الصناعات الثقيلة، في قطاعات مثل الكهرباء، والري، والإصلاح الزراعي، والصناعات العسكرية، وبعد عام1952م، وتمشياً مع إستراتيجية إحلال الواردات، كان لابد من الحصول على تراخيص لاستيراد سلع معينة، وحتى عندما يتم منح التراخيص تفرض ضريبة جمركية أضعاف سعر السلعة المستوردة.

ومع بداية الستينات احتكرت الحكومة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، وذلك لتتمكن من التحكم في أسعار تداول السلع ومن ثم خلق فائض يمكن أن يدخل في الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية، كما قامت الحكومة بتثبيت سعر الصرف، وبدأت في تطبيق سياسات التخطيط الاقتصادي، وهدفت الحكومة من وراء ذلك إلي توفير الموارد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، إبتداءً من التصنيع وانتهاءً بالرفاهية الاجتماعية، ففي القطاع الزراعي على سبيل المثال قامت الحكومة بتثبيت أسعار مدخلات الانتاج الزراعي، مثل الأسمدة، والمبيدات، والمحاصيل، وخاصة القطن والسكر، وانتهاء بتسعير مخرجات الانتاج الزراعي، وبعض السلع الأساسية خاصة الغذاء والطاقة، والخدمات مثل التعليم والصحة دعمتها الدولة لكي تكون متاحة لأغلب شرائح المجتمع، كما تم تقديم الدعم للمشروعات الصناعية على أن تلتزم بتقديم منتجاتها بأسعار في متناول المستهلكين.**(عبد السلام، 175:2002)** وعلى الرغم من السياسات التي قامت بها الحكومة المصرية في تلك الفترة فإن قوانين تشجيع الاستثمار رقم 156 و475 لعامي 1953م- 1954م كانت لا تزال سارية ولم يتم إلغاؤها، بل إن الميثاق القومي الصادر عام 1962م حدد موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية الجديدة حيث تأتي في ترتيب الأولوية والأهمية بعد المنح والقروض. وبالنسبة للاستثمارات المسموح بها فإنها كانت تمر بإجراءات معقدة للغاية ولا يسمح بها إلا في الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا جديدة ومهارات ليست متاحة محلياً.**(عبد السلام، 178:2002)**

بعد التراجع الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية في مصر منذ منتصف ستينات القرن العشرين وحتي نهاية السبعينات منه لجأت الحكومة المصرية منذ بداية الثمانينات على انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، وعملت في إطار هذا التوجه على خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، حيث بلغت حجم الاستثمارات العربية الوافدة الى مصر خلال الفترة 1986م – 1987م أكثر من1،2 مليار جنيه مصري بما يعادل 19% من قيمة الاستثمارات في المشروعات المصرية الأجنبية غير البترولية. ووافقت الحكومة في عام 1986م على قيام 87 مشروعاً تبلغ جملة استثماراتها 526 مليون جنيه مصري، وفي عام 1987م وافقت الحكومة على قيام 49 مشروعاً تبلغ جملة استثماراته 488 مليون جنيه مصري منها 27 مشروعاً في مجال التصنيع برأس مال قدرة 190 مليون جنيه مصري وعدد3 مشاريع في مجال الزراعة برأس مال قدرة 10 مليون جنية مصري، وعدد 5 مشاريع في قطاع التمويل استثماراتها 22 مليون جنيه مصري، وعدد 7 مشاريع في قطاع الخدمات برأس مال قدرة 237مليون جنيه مصري، وعدد 5 مشاريع في قطاع التشييد برأس مال وقدرة 22 مليون جنيه مصري، وفي المناطق الحرة تمت الموافقة على مشروعين برأس مال وقدره 7 مليون جنيه مصري**(تقرير مناخ الاستثمار**،1995: 338).

وتم اتخاذ عدة قرارات في عام 1987م استهدفت مزيداً من التيسيرات للمستثمرين وحل مشاكلهم، ومن أهم هذه القرارات : **(عصام**،2010 :221)

1- السماح للمشروعات الصناعية المقامة بالمناطق الحرة بالتشغيل لحساب الغير وإضافة هذا النشاط إلي الأنشطة المرخص بها.

2- جواز الترخيص لمدة محدودة وقابلة للتجديد بتخزين بعض السلع الواردة برسم الوارد بمجمعات التبريد المقامة

بنظام المناطق الحرة.

3- جواز قيام الهيئة العامة للاستثمار بإصدار خطابات تضمن فيها سداد الضرائب والرسوم الجمركية عن الرسائل أثناء انتقالها من الجمارك إلي المناطق الحرة.

4- السماح بالتسجيل الجزئي لرأس المال المستثمر بالكامل، مما يزيل العقبات أمام تحويل الأرباح للخارج قبل سداد كامل رأس المال.

وفي عام 1989م صدر قانون الاستثمار رقم230، والذي صدر ليحل محل القانون رقم43 لسنة 1974م في شأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي، وقد أضاف القانون، أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المختصة بالتعامل مع المستثمرين، وذلك لتوحيد جهة التعامل والقضاء على تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر(عصام،2010 :221). وقد ترتب على ذلك تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين. والجدول أدناه يوضح حجم تلك الاستثمارات ونسبتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول شمال إفريقيا خلال تلك الفترة.

إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من بين دول شمال إفريقيا

في الفترة من (1980م – 1988م) (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لمصر	% من دول شمال إفريقيا
1980م	1621	541	33،3
1981م	1501	747	49،8
1982م	994	294	29،6
1983م	1216	490	40،3
1984م	1357	729	53،7
1985م	1736	1200	69،1
1986م	1192	1300	109
1987م	1006	900	85
1988م	1447	1200	82،9

المصدر : صقر، 2003م : 77

يتبن من الجدول أعلاه أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر من بين دول شمال أفريقيا يتصاعد من عام لآخر ماعدا عام 1982م، والذي تناقص فيه إجمالي تدفق الاستثمار بالنسبة لدول شمال أفريقيا ككل، فقد كان إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر 541 مليون دولار من بين دول شمال أفريقيا عام1980م، بنسبة بلغت 33،3 %، وزاد تدفق الاستثمار إلي مصر في العام الذي بعده حيث بلغ 747 مليون دولار، بنسبة بلغت 49،8%، وارتفع عام 1988م الى 1200 مليون دولار، بنسبة بلغت 82،9%. وهذا يوضح أن البيئة الاستثمارية في مصر كانت جاذبة للمستثمرين.

وفي ظل البيئة الاقتصادية الجديدة لفترة التسعينات من القرن العشرين ،عملت الدولة على زيادة ميزاتها التنافسية كي تتمكن من الحصول على وزن نسبي متزايد من الاستثمار الأجنبي **(فوزي واخرون**،2002 :315)

، فاتجهت منذ أوائل عام 1991م إلى أتباع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، يهدف إلي تأكيد الاتجاه نحو الاعتماد على مزيد من قوى السوق والمضي قدماً في سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ومواصلة تحرير الاقتصاد، مع إدخال تعديلات في هيكل الاقتصاد المصري من أجل التحول نحو الخصخصة والاعتماد على القطاع الخاص، كما عملت الدولة على تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي للاستثمار، ومن أهم القوانين التي استهدفت استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية قانون الاستثمار رقم95 لسنة 1992م، والذي إستهدف معالجة جوانب القصور التي واجهت سوق رأس المال من خلال الهيئة العامة للاستثمار، والتي عمدت إلي عدم إلزام المستثمر بتقديم دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع، وتخفيض عدد نماذج الاستثمار، والإسراع في إجراءات الموافقة على التوسع في المشروع أو إضافة فروع جديدة، وكذلك صدر القانون رقم 8 لسنة 1997م، الذى ألغي حدود رأس المال، وألغي أيضاً شرط الموافقة المسبقة على المستثمر الأجنبي بالقيام بالتأسيس الفوري دون أي موافقات(**عصام**،2010 :122)، وصدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ليتواكب مع المتغيرات العالمية، وليوفر بيئة جاذبة للاستثمار. أيضاً اهتمت الحكومة المصرية في تلك الفترة بتنمية الموارد البشرية، وسعت نحو بناء قاعدة تكنولوجية وطنية من أجل تحسين مناخ الاستثمار. وقد أسفرت كل تلك الجهود عن تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل عام، فارتفع معدل النمو الاقتصادي، وانخفض معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة، إلى غير ذلك من المؤشرات الاقتصادية (أميرة، 2005: 217).

وخلال السنوات 2006م – 2008م نجحت مصر في اجتذاب 21 مليار دولار استثمارات خارجية، بالإضافة إلي 3،5 مليارات صافي استثمارات أجنبية مباشرة من خلال البورصة. (عبد العظيم، 2008: 92). وتعتبر سوق الأوراق المالية المصرية واحدة من أقدم الأسواق في العالم، وقد اتسمت هذه السوق بالحيوية حتى هبت رياح التحول إلي النظام الاشتراكي، فأنخفض نشاطها إلي حد كبير، غير أنه مع مطلع التسعينات بدأت هذه السوق تستعيد حيويتها وذلك مع التحول إلي اقتصاد السوق ونجاح السياسات الاقتصادية المحلية وتوفير مناخ مناسب للاستثمار يعمل على جذب تدفقات محفظة الأوراق المالية إلي مصر، ثم مع صدور قانون رأس المال رقم 95 لسنة1992م، والذي عمل على تنظيم السوق وتطويرها وتحريرها من القيود التي تعوق حركة الاستثمارات، تم إدخال مؤسسات مالية جديدة للعمل في مجال الأوراق المالية، كما تم تحسين متطلبات الإفصاح عن المعلومات إلي غير ذلك من عوامل جذب الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وقد ساعد نمو سوق الأوراق المالية المصرية وتطورها على جذب المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق. وتعتبر البورصات المصرية من أقدم البورصات في العالم، فقد تأسست بورصة الإسكندرية عام 1888م، وبلغ عدد شركات المساهمة المسجلة بها في عام 1900م نحو 230 شركة، وفي عام 1903م تم إنشاء بورصة القاهرة، وكانت سوق الأوراق المالية المصرية على درجة كبيرة من النشاط إذ احتلت المركز الخامس على مستوي العالم في فترة الأربعينيات، وتتيح السوق المصرية للمستثمر الأجنبي الوصول إلى السوق بحرية تامة، فالمستثمرون الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات يستطيعون الاستثمار بسهولة في الأوراق المالية المصرية، وبدون أي قيود على حرية انتقال رأس المال والعملة الأجنبية أو تحويلها، بالإضافة إلى ذلك تسمح قواعد القيد في البورصة بقيد

الأوراق المالية الأجنبية والتعامل فيها وبالشروط نفسها التي تخضع لها الأوراق المالية المحلية، مع السماح للوسطاء الأجانب بالعمل في السوق المصرية دون أي تفرقة في المعاملة من الناحية القانونية والإدارية بينهم وبين المنشآت المحلية، وتمتعهم بالمزايا الضريبية نفسها، وتعفي صناديق الاستثمار الدولية من الضريبة العامة على الدخل، وقد أدي ذلك لتشجيع المستثمرين الأجانب والصناديق الأجنبية على شراء الأوراق المالية المصرية، حيث ارتفعت مساهمات الأجانب في حركة التعامل منذ عام 1966م.(أميرة، 2005 : 260).

لقد شهد حجم الاستثمار الأجنبي في مصر ارتفاعاً خلال الفترة من 1992م–1994م محققاً أعلى مستوي له عام 1994م، حيث بلغ 1256 مليار دولار، ويفسر ذلك بنجاح المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي في خفض معدل التضخم وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة حجم الاحتياطات الدولية، إلا أنه عاد وحقق تراجعا بنسبة 2،3% عام 1995م، ثم أحدث تحسناً ملحوظ في حجم الاستثمار المباشر خلال الفترة من 1996م – 1998م، ويرجع ذلك للجهود المبذولة من الحكومة في تلك الفترة لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة القيود أمام المستثمر المحلي والأجنبي. ومع ذلك بالنظر الى النصيب النسبي لمصر من حجم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول النامية ككل نجده ضئيلاً للغاية، حيث لم يزد نصيب مصر من خلال الفترة من 1991م– 1999م عن 1،4%، وهو ما يعكس انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة مع دول أخري في تلك الفترة مثل المكسيك 15،4% وماليزيا6،4%، وقد يعود ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي الموجه إلي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة نتيجة عدم الاستقرار الذي كان يسود المنطقة.(أميرة، 2005 : 188).

ومنذ انطلاق الألفية الثالثة، سعت مصر إلي جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، لتحقيق أهداف عدة تصب في النهاية نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة تشكل رافداً مهماً لاقتصاد الدولة، فقد سعت مصر لجذب رأس المال في كل القطاعات(عبد السلام،2002: 213). وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار هي المنظم الرسمي لكافة التأسيسات والتراخيص، حيث تمنح الهيئة العامة للاستثمار حوافز وضمانات للمستثمرين، ومن الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الحماية ضد نزع الملكية والتسعير الإجباري، والحق الكامل في المكسب وتوزيع الأرباح، وعدم وجود متطلبات تصديرية، وحق اللجوء إلى لجان فض المنازعات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار، وعدم فرض أي قيود على أراضي الصعيد، وتشتمل الحوافز أيضاً على معدل موحد للضرائب على الدخل يبلغ 20% و40% لشركات قطاع البترول والغاز وإعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات على استصلاح الأراضي، والأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالماشية، والدواجن والأسماك، ورسوم تصدير تتراوح بين 5% و25% من إجمالي قيمة عمليات البيع ورسوم واردات تتراوح بين 2% و32%.

وفي إطار سعيها لجذب المزيد من الاستثمارات أنشأت مصر المناطق الاستثمارية بموجب القانون رقم 19 لسنة 2007م، حيث استحدث بموجب هذا القانون نظاما جديدا للاستثمار لم يتناوله قانون ضمانات وحوافز الاستثمار من قبل، وهو نظام المناطق الاستثمارية، حيث أجاز إنشاء المناطق الاستثمارية بقرار من رئيس مجلس الوزراء، تعمل في أي من مجالات الاستثمار التي ينص عليها القانون وينطبق عليها أحكام المواد 30، 31، 38، 41، 42، 46 من هذا القانون. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1675 لسنة 2007م بشان تنظيم

العمل بالمناطق الاستثمارية. وعدد المناطق الاستثمارية القائمة في مصر 13 منطقة حتى 2011/5/16 تم إنشائها في مجالات مختلفة، موزعة على سبعة محافظات في مصر(الاستثمار في مصر. 2015م). www.sis.gov.eg/Ar/Templates.

وتتعدد مزايا المناطق الاستثمارية في مصر وذلك على النحو التالي: (الاستثمار في مصر. 2015م). www.sis.gov.eg/Ar/Templates

- تجانس الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الواحدة مما يتيح تكاليف تنافسية لاقتصاديات التشغيل والتسويق نتيجة التكامل الصناعي.

- إتباع أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق كافة الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الاستثمارية من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة.

- لا قيود علي رأس المال أو الشكل القانوني للمشروعات .

- وجود نظام جمركي ميسر من شأنه تسهيل حركة الاستيراد والتصدير للمشروعات المقامة بالمنطقة.

- توفير مجموعة من الخدمات اللوجستية لخدمة مشروعات المنطقة.

- تتمتع البضائع المصنعة داخل المناطق الاستثمارية بصفة المنشأ المصري فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والإفريقية – الكوميسا – الشراكة الأوربية.

- تتمتع المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية بالمزايا والضمانات الواردة بقانون الاستثمار.

- حرية تعامل المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية مع السوق المحلى.

وكان قد سبق إنشاء المناطق الاستثمارية ما يعرف بالمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، والتي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 83 لسنة 2002م لتقدم حوافز كبيرة ومزايا تنافسية للمستثمرين، وتتمتع كل منطقة بالاستقلال، ويكون لمجلس إدارتها الحق في التعامل مع إجراءات التأسيس والترخيص وجميع الخدمات الأخرى للمستثمرين. وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس أول منطقة تم تأسيسها بموجب القانون المذكور، وتعد المنطقة نموذجا للتطوير المستقبلي للمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، وتمتد المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس على مساحة 20 كيلومتر مربع في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء " العين السخنة " وتبعد حوالي 45 كيلومتر عن جنوب شرق مدينة السويس بالقرب من المدخل الجنوبي لقناة السويس. وقامت هيئة المناطق الاقتصادية الخاصة بتأسيس شركة تنمية رئيسية في عام 2006م، لعمل خطة رئيسية لتطوير وإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، وتتضمن حوافز وضمانات المناطق الاقتصادية

الخاصة تعريفة موحدة للضرائب على الدخل الشخصي، تقدر بخمسة في المائة، وإدارة جمركية متكاملة، وإدارة ضريبية، وفض المنازعات والترخيص، بالإضافة إلى خدمات عامة للمستثمرين فيما يتعلق بالمشروعات المؤسسة داخل المناطق، ومعدل ضرائب يصل إلى 10% على كافة الأنشطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، وشهادات منشأ مصرية للمصدرين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة تسمح لهم باستغلال اتفاقيات التجارة الدولية لمصر. **(الاستثمار في مصر. 2015م)**. www.sis.gov.eg/Ar/Templates

وفي ذات الإطار هنالك ما يعرف بالمناطق الحرة في مصر والتي تقوم سياسة إنشائها على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في محاولة لزيادة الصادرات، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، وإدخال التكنولوجيا المتطورة، وخلق المزيد من فرص العمل، والسماح بمزاولة عدد من الأنشطة، وهي تخزين البضائع العابرة، وكذلك البضائع الوطنية المعدة للتصدير، والبضائع الأجنبية الواردة بغرض رسم الوارد، وكذلك عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج، بالإضافة للأنشطة الصناعية، وتحديد معايير لقبول المشروعات بالمناطق الحرة، وتشمل الاستثمارات من أجل التصدير وتحقيق نسبة إضافة عالية لعوامل الانتاج المحلية، وتقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية لمشروعات المناطق الحرة وتتحدد في إعفاء للواردات والصادرات من وإلي الخارج من الضرائب الجمركية، وضرائب الاستهلاك، وغيرها من الضرائب والرسوم في مصر، وكذلك من الأهداف عدم خضوع الأموال المستثمرة في مشروعات المناطق الحرة للقيود، بالإضافة إلي إعفاء ما تؤديه مشروعات المناطق الحرة للعاملين غير المصريين من ضريبة الدخل إذا لم تتجاوز مدة عملهم سنة متصلة.

وقد اتجهت الحكومة المصرية منذ عام 1983م إلي ترشيد النمط الاستثماري من خلال حث وتحفيز المشروعات على الأنشطة الصناعية التصديرية بدرجة أكبر (عصام، 2010 :141). ويتحتم على المستثمرين العاملين داخل المناطق الحرة تصدير أكثر من 50% من إجمالي إنتاجهم. وعادة ما تقع المناطق الحرة بالقرب من الموانئ البحرية والمطارات لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير. وتمتلك مصر حالياً تسعة مناطق حرة في كل من مدينة نصر، والإسكندرية، وبورسعيد، والسويس والإسماعيلية، ودمياط، وشبين الكوم، ومدينة الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر وشرق بورسعيد.

ويتضمن قانون الاستثمار بعض التيسيرات المتعلقة بالمناطق الحرة العامة والخاصة ومن أهم هذه التيسيرات : .(أميرة، 2005 : 179).

– عدم خضوع البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة الحرة لقواعد الاستيراد والتصدير أو الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، وكذلك عدم الخضوع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم والضرائب، وتعفي أيضاً من هذه الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق الحرة، بالإضافة إلى استثناءات محدودة من أحكام العمل. وقد ألغيت الحوافز الضريبية للصناعات الكثيفة للطاقة العاملة في

المناطق الحرة مثل الأسمدة، الحديد والصلب، إنتاج النفط، إنتاج وتسييل ونقل الغاز الطبيعي وغيرها في مايو 2008م. وعلاوة على ذلك، تعفى جميع المعدات والآلات ووسائل النقل الأساسية باستثناء سيارات الركوب اللازمة للحفاظ على الأنشطة المرخصة للمشروعات، من جميع الجمارك ورسوم الاستيراد والضرائب على المبيعات.

– عدم خضوع المشروعات التي تقام في المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام وقوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر، ورغم ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوي مقداره 1% من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع، ويعفي من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة المحددة الوجهة، وتخضع المشروعات التي لا يقتضي نشاطها الرئيسي إدخال وإخراج سلع لرسم سنوي مقداره 1% من إجمالي الإيرادات التي تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبيين القانونيين.

وتتمتع المناطق الحرة المصرية بقدرة تنافسية عالية، وذلك لما تتمتع به من ضمانات ومزايا تتفوق فيها على كثير من المناطق الحرة في العالم في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي، وبالمقارنة بين الضمانات والمزايا التي تمنحها المناطق الحرة في مصر وتلك التي تمنحها بعض الدول نجد أن القدرة التنافسية المصرية كبيرة، ويتضح ذلك فيما يلي :(عمر،2002: 149)

1– المناطق الحرة في مصر من المناطق القليلة التي تمنح إعفاءً كاملاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طوال مدة حياة المشروع، حيث لا تمنح هذه الميزة الا عدد قليل من الدول ولمدة محدودة كما هو الحال في الأردن حيث تمنح الأردن إعفاء لمدة 12عام فقط ، وكوريا خمس سنوات، ولا يوجد إعفاء من الضريبة في هونج كونج وتقدر الضريبة الشاملة فيها بنحو 17%.

2– تمنح المناطق الحرة المصرية المشروعات إعفاء من الضرائب الرسوم الجمركية على كافة مواد ومستلزمات الإنتاج اللازمة في حين توجد بعض المناطق الحرة مثل الموجودة في اليونان لا تمنح هذا الإعفاء الا لسلع محددة مستلزمات التأسيس وسيارات الركوب.

3– توفر المناطق الحرة في مصر أراضي مجهزة بكافة المرافق الأساسية اللازمة وتؤجر المشروعات بأسعار رمزية، في حين لا تتوفر هذه الميزة في الدول الأخرى، كما أن بعض الدول تحمل المشروعات بكامل إيجار الأرض عن كامل حياة المشروع مثل هونج كونج.

4– يتوفر في مصر أيدي عاملة رخيصة بالمقارنة بالدول الأخرى والحد الأدنى لأجر العامل في مصر يبلغ 0،31 دولار في الساعة، ويعتبر أقل بكثير من المعدلات الموجودة في الدول المنافسة والمجاورة حيث يبلغ هذا المعدل نحو ثلث الحد الأدنى للأجور في قبرص وتركيا وعُشر مستواه في تونس.

أيضاً هنالك ما يعرف ببرنامج استثمار وتطوير جنوب مصر، فإيماناً بأن استثمار الإمكانيات المتاحة لدي أي مجتمع من المجتمعات يعتبر الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني السليم القادر على مواجهة المشاكل والتحديات المختلفة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين، عملت الحكومة المصرية على تطوير الصعيد ليصبح مركزاً جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية، حيث تتوفر لمحافظات الصعيد العديد من المزايا النسبية، فهي تضم 30% من سكان مصر، بالإضافة إلي الموارد الطبيعية وقاعدة اقتصادية متنوعة. وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة العديد من المبادرات لتشجيع الاستثمار في الصعيد، مثل إنشاء تجمعات للأعمال وتقديم حوافز استثمارية ومنح للتشغيل وإعطاء المستثمرين أراضي مجانية في محافظات الصعيد باستثناء الفيوم، والمساعدة الفنية من خلال مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والتدريب(عصام،2010 : 208).

وتم تأسيس شركة الصعيد للتنمية بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في صعيد مصر، ولها فرعين حاليا في القاهرة وأسيوط، وبدأت الشركة في إطلاق مشروعات في محافظات متعددة، كما تم بناء طريق جديد لربط محافظات الصعيد بميناء سفاجا ومطار سوهاج، وتندرج الشركات التي تم تأسيسها في جنوب مصر ضمن قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 أو القانون 159 لسنة1981م للاستثمار الداخلي(**الاستثمار في مصر. 2015م). www.sis.gov.eg/Ar/Templates.**

من جانب آخر هنالك اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة – الكويز، الموقع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والذي يمنح سلع معينة مصنعة في مصر ميزة الدخول التفضيلي للولايات المتحدة الأمريكية طالما تلتزم بقواعد المنشأ المتعلقة بالمحتوى المحلي. يوجد هناك 19 منطقة صناعية مؤهلة حاليا تقع في أربعة مناطق جغرافية، وهي القاهرة الكبرى، ووسط الدلتا، والإسكندرية، وقناة السويس. وينص هذا الاتفاق علي أنه يجب على الشركات المصرية والإسرائيلية أن تساهم وتحافظ على الأقل على نسبة 10،5% من الحد الأدنى للمحتوى المحلي الذي يبلغ 35% والمطلوب طبقا للاتفاقية لكي يتم السماح لتلك المنتجات بالدخول للولايات المتحدة بدون رسوم، كما يجب على المصنعين في كلا الجانبين أن يساهموا ويحافظوا على الأقل على نسبة 20% من التكلفة الكلية للمنتجات المؤهلة للدخول المعفي من الرسوم، باستثناء الأرباح، حتى وإن لم يتم اعتبار التكلفة جزءً من متطلبات الحد الأدنى للمحتوى المحلي الذي يبلغ 35% . ولهذا السبب يمكن للتكلفة أن تتضمن مواد المنشأ والأجور والمرتبات والتصميم والبحث والتطوير واستهلاك استثمار رأس المال والنفقات العامة. **(الاستثمار في مصر. 2015م). www.sis.gov.eg/Ar/Templates.**

وقد تم التوقيع على برتوكول الكويز في ديسمبر 2004م، وهناك 705 شركة مؤهلة للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية طبقا لهذا البروتوكول، ومن المتوقع أن يساهم برتوكول الكويز في تطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس المصرية القوية، بالإضافة إلي تدعيم القطاعات الأخرى، تتضمن حوافز وضمانات الكويز الدخول المعفى من الجمارك للمنتجات التي تلتزم بمتطلبات شروط المنشأ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والتطبيق المرن لهذه المتطلبات وعدم وجود حصص على المنتجات المصدرة وصلاحية مفتوحة لأنه لا يوجد تاريخ انتهاء لبروتوكول الكويز. **(الاستثمار في مصر. 2015م).** www.sis.gov.eg/Ar/Templates

لقد استحوذ كل من قطاع الصناعة وقطاع مشروعات المناطق الحرة علي النصيب الكبير من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر، حيث حصل هذان القطاعان على ما يزيد عن نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتجه إلي أوجه الاستخدام الصحيحة والمطلوبة، أي أن الاستثمار الأجنبي في مصر يهدف إلي تحقيق التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي: (عصام،2010 :125)

أولاً: المشروعات الصناعية: جاء قطاع الصناعة في المركز الأول من حيث حصوله على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بمقدار 7،9 مليار جنيه مصري وذلك بنسبة 28،6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر و22% من أجمالي الاستثمارات في هذا القطاع وذلك في الفترة من 1974م وحتى 1999م، حيث ساهم فيه المستثمرون العرب بنسبة 8% بمبلغ قدرة 3 مليار جنيه تقريبا، أما دول السوق الأوروبية كانت مساهماتها تقدر بحوالي 2،3 مليار جنيه بنسبة 7%، في حين جاءت مساهمة أمريكا بنسبة 2% بمبلغ قدرة 877 مليون جنيه، والباقي كان لدول أخري.

ثانياً : مشروعات المناطق الحرة : جاءت مشروعات المناطق الحرة في المركز الثاني بعد المشروعات الصناعية من حيث حصولها على استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بحوالي 6،8 مليار جنيه مصري، وذلك بنسبة24،6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحوالي 36% من إجمالي الاستثمارات من هذا القطاع. وقد ساهم العرب فيها بنسبة 17%، ودول السوق الأوروبية بنسبة 7%، أما أمريكا فكانت مساهمتها 9%، والباقي لدول أخري.

ثالثاً: المشروعات التمويلية : جاءت هذه المشروعات في المركز الثالث من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث وصل إجمالي التدفق إليها ما يقارب من خمسة مليارات جنية مصري وذلك بنسبة 17،7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في حين كانت تمثل نسبته 29% من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع. كانت مساهمة العرب حوالي 18% ، ودول السوق الأوروبية حوالي 6% ، وأمريكا 1% والباقي لدول أخري.

رابعاً: المشروعات السياحية والإنشائية : جاءت في المركز الرابع والخامس المشروعات السياحية والإنشائية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك بمبالغ تقدر ب 4،9 و 2،1 مليار جنيه على التوالي وبنسب 16% و 7،5% على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر 17% و 31% من إجمالي استثمارات كل قطاع.

الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج : توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- إستقرار الأوضاع والسياسات الاقتصادية، والظروف السياسية يؤدي الى جذب المستثمرين.

2- الإستثمار الأجنبي في مصر يهدف إلي تحقيق التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

3- الإستقرار السياسي وإستقرار التشريعات الإقتصادية، يؤدي الى جذب المستثمرين.

4- اتفاقيات مصر الدولية جعلت مصر تصدر سلع معينة لها ميزة الدخول التفضيلي للولايات المتحدة الأمريكية بدون رسوم.

ثانياً : التوصيات : من خلال النتائج يوصي الباحث بالأتي :

1- على الدول الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية في جذب وتشجيع الاستثمار.

2- يجب إتباع أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق كافة الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الاستثمارية من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة.

3- العمل من أجل الاستقرار السياسي، وكذلك استقرار التشريعات الاقتصادية في الدول. لجذب الاستثمارات.

المراجع والمصادر :

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . 1995م . تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية . الكويت . الكويت

2- عبد السلام . رضا . 2002م . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة . المنصورة . المكتبة العصرية.

3- عمر . عصام . 2010م محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مصر . دار التعليم الجامعية.

4- صقر . عمر . 2003م . العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مصر، الدار الجامعية.

5- محمد،أميرة . 2005م . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر . الدار الجامعية.

6- محمد فوزي وآخرون . 2002م . الموارد واقتصادياتها، مصر، الدار الجامعية.

7- عبد العظيم . محمود . (2008م) . " الاستثمارات الخارجية لجمت التضخم في مصر"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد342.

الانترنت :

الهيئة العامة الاستثمار في مصر2015 م . www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListArticles.aspx?CatID